الأمم المتحدة

A/79/7/Add.8*

الجمعية العامة

Distr.: General
4 October 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 139 من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025

التقدم المحرز في تجديد قاعة أفريقيا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا

التقرير التاسع للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025

أولا - مقدمة

1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تجديد قاعة أفريقيا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا (A/79/222). واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقرير، افتراضيا بممثلين عن الأمين العام قدّموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية اختُتمت بردود خطية مؤرخة 24 أيلول/سبتمبر 2024.

2 - ويتضمن تقرير الأمين العام، المقدَّم عملا بالجزء الرابع عشر من قرار الجمعية العامة 253/78، معلومات مستكملة عن المشروع منذ صدور تقريره المرحلي السابق (A/78/350)، بما في ذلك عن وضع التصاميم، وأنشطة الشراء، وحوكمة المشروع، وإدارة المخاطر، والتقدم المحرز في أشغال التشييد، وحالة التبرعات. ويتضمن التقرير أيضا جدولا زمنيا محدثا للمشروع وخطة تكاليف منقحة ويبين أوجه التقدم المحرز أثناء مرحلة التشييد الجارية والإنجاز شبه المكتمل للمشروع المتوقع في أيلول/سبتمبر 2024. ويتضمن المرفق الأول لتقرير الأمين العام مقارنة بين خطة التكاليف المنقحة والخطة الواردة في المرفق الأول لتقريره المرحلي السابق.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

24-18175 (A) 111024 151024

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا - التقدم المحرز في تجديد قاعة أفريقيا

التعاون مع حكومة البلد المضيف والدول الأعضاء الأخرى

3 - يشير الأمين العام إلى أن الاتفاق الموقع مع حكومة إثيوبيا، الذي يتيح الاستيراد السلس للسلع والخدمات اللازمة للمشروع، لا يزال قائما، وأن التعاون مع السلطات مستمر بطريقة إيجابية وفعالة (A/79/222، الفقرة 34). **وتعرب اللجنة الاستشارية عن امتنانها للبلد المضيف على ما يقدِّمه من دعم متواصل للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وتأمل أن يواصل الأمين العام التفاعل مع البلد المضيف لكفالة نجاح المشروع.**

4 - ويقدم الأمين العام في الفقرات 35 إلى 38 من تقريره معلومات مستكملة عن التبرعات التي عُبِّئت للمشروع، بما في ذلك المساهمات العينية الواردة من إثيوبيا، والمساهمات النقدية من مالي بمبلغ 200 52 دولار، والتبرعات المعلنة من مملكة هولندا والبرتغال بقيمة 000 150 يورو و 000 100 يورو، على التوالي، وتبرع معلن من سويسرا بقيمة 000 100 فرنك سويسري. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت المساهمات المالية البالغة 000 150 يورو من مملكة هولندا (لدعم تجديد صالة الوفود المستقبلية) و 000 100 يورو من البرتغال (لدعم تجديد الأعمال الفنية المصنوعة من الزجاج الملون)، ويتوقع أن تنجز هذه التجديدات مع أعمال المشروع المتبقية في عام 2024. وعلاوة على ذلك، يتوقع الانتهاء من كتاب يعد برعاية حكومة إيطاليا بعنوان "قاعة إفريقيا - معلم أثري للتاريخ الأفريقي"، يحتفي بالأهمية التاريخية للمبنى، قبل افتتاح مبني قاعة إفريقيا بعد تجديده. وتلاحظ اللجنة أنه من المقرر أن يتم الافتتاح في الفترة من 21 إلى 24 تشرين الأول/أكتوبر 2024. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية بتقدير التبرعات والتعهدات بالتبرع التي وردت بالفعل دعما لتجديد قاعة أفريقيا، وتأمل أن يواصل الأمين العام بذل الجهود لتعبئة مساهمات إضافية من الدول الأعضاء دعما للمشروع.**

حالة أعمال التشييد والجدول الزمني للمشروع

5 - يوجز الأمين العام أهداف المشروع والتقدم المحرز في مشروع تجديد قاعة أفريقيا في الفقرتين 3 و 4 من تقريره. ويشير الأمين العام أيضا إلى أن استراتيجية تنفيذ المشروع تشمل الأجزاء التالية: (أ) الاشغال التمهيدية (الإخلاء)؛ (ب) أشغال التجديد الرئيسية؛ (ج) نظم المؤتمرات وتكنولوجيا المعلومات؛ (د) ترميم الأعمال الفنية؛ (هـ) المعرض الدائم (المرجع نفسه، الفقرة 41).

6 - ويقدم الأمين العام لمحة عامة عن أنشطة الشراء المتصلة بمنح العقود، حيث يشار إلى ما يلي:

(أ) بلغت الأشغال التمهيدية حد الإنجاز شبه المكتمل منذ تموز/يوليه 2021 في حين استمرت الأعمال المتعلقة بإنجاز أشغال التجديد الرئيسية ونظم المؤتمرات وتكنولوجيا المعلومات (القطعة A) وترميم الأعمال الفنية (القطعة A)؛

(ب) تم الانتهاء من تصميم حزمة أشغال المعرض الدائم ومنح عقود أعمال التشييد في أيار/مايو 2024 عن طريق تعديل في عقد أشغال التجديد الرئيسية. ويتضمن ذلك تمديدا لمهلة تنفيذ المشروع لمدة 61 يوما، وهو سبب رئيسي لترحيل تاريخ الإنجاز شبه المكتمل من حزيران/يونيه 2024، على نحو ما ورد في التقرير المرحلي السابق، إلى أيلول/سبتمبر 2024، كما هو بين في التقرير المرحلي الحالي؛

(ج) في إطار حزمة أشغال التجديد الرئيسية ومن أجل ضمان الكفاءة من حيث التكلفة والوقت، منحت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عقدا لتركيب نظام أمني معزز بهدف معالجة ثغرات السلامة والأمن التي حددتها دائرة السلامة والأمن في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام 2022. وتطلب هذا أيضا، بالإضافة إلى التمديد الزمني الممنوح في إطار حزمة أشغال المعرض الدائم، تمديدا للإطار الزمني العام لتنفيذ المشروع وأسهم في ترحيل تاريخ الإنجاز شبه المكتمل من حزيران/يونيه 2024 (كما ورد في التقرير المرحلي السابق) إلى أيلول/سبتمبر 2024 (كما هو مبين في التقرير المرحلي الحالي)؛

(د) شملت الأنشطة الإضافية الانتهاء في حزيران/يونيه 2024 من تسليم البضائع المتعلقة بالنظم الهندسية السمعية والبصرية ولقاعات المؤتمرات في إطار حزمة نظم المؤتمرات وتكنولوجيا المعلومات؛ ومنح عقد ترميم عنصر القماش والكتان في إطار حزمة أشغال ترميم الأعمال الفنية؛ والاستعانة بخبراء استشاريين أفراد لتوفير خدمات ترميم الأعمال الفنية المتبقية؛ وإصدار سبعة تعديلات في إطار العقد المتعلق بحزمة أشغال التجديد الرئيسية، وتعديل واحد في العقد المتعلق بالنظم الهندسية السمعية والبصرية ولقاعات المؤتمرات في إطار حزمة نظم المؤتمرات وتكنولوجيا المعلومات (المرجع نفسه، الفقرات 41-47).

7 - ويرد في الفقرات 61 إلى 64 من التقرير المرحلي وصف لحالة جهود التشييد. ويتضمن الجدول 5 والشكل الثالث من التقرير، على التوالي، معلومات عن التقدم الفعلي والجدول الزمني المحدّث للمشروع حتى 30 حزيران/يونيه 2024، وكذلك مقارنة الحالة بين تواريخ المنجزات الرئيسية في الجدول الزمني المحدث للمشروع مع تلك الواردة في التقرير المرحلي السابق (المرجع نفسه، الفقرة 66). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن أعمال إغلاق المشروع متوقعة في إطار المرحلة 5، على النحو المبين في الجدول 5، وأن مقاول الأشغال الرئيسية هو الذي سيقوم بتنفيذها، مع تولي فريق المشروع أعمال الإدارة والرصد والإشراف، ويتوقع الانتهاء من الأعمال في أيلول/سبتمبر 2025. وزودت اللجنة أيضا بتوزيع مفصل لأعمال إغلاق المشروع، على النحو المبين في مرفق هذا التقرير، وأبلغت بأن الإغلاق والإنجاز النهائي لتجديد قاعة أفريقيا يشمل الانتقال السلس لمبنى قاعة أفريقيا، مع ما يرتبط به من بنى تحتية ونظم بناء، إلى الجهات التي ستتولى مستقبلا أعمال التشغيل والصيانة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، فضلا عن مواصلة التنسيق مع الخبراء الاستشاريين والمقاولين حسب الحاجة من أجل تنفيذ الخدمات المتبقية وفقاً لما هو مطلوب. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الإنجاز شبه المكتمل للمشروع يتوقع حاليا أن يكون في أيلول/سبتمبر 2024، أي بعد ثلاثة أشهر من التاريخ المتوقع في التقرير المرحلي السابق، وأنه يتوقع الانتهاء من الأعمال في أيلول/سبتمبر 2025 (A/78/350، الفقرات 5 و 32 و 67).**

8 - **وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه لا يتوقع نشوء احتياجات تعاقدية رئيسية معلقة تتجاوز الاحتياجات الماثلة في مرحلة الإغلاق كما هو مبين، ومن ثم تأمل أن تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا برصد جميع العيوب وكفالة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها، وكذلك إجراء التقييمات اللازمة لضمان الجودة بحيث ينجز المشروع في حدود الميزانية التي وافقت عليها الجمعية العامة.**

9 - وأبلغت اللجنة أيضا بأنه فيما يتعلق بشهادة الإنجاز النهائي للأشغال التمهيدية التي أصدرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، قدم المقاول طلبات للحصول على تعويض إجمالي إضافي يبلغ حوالي 2,4 مليون دولار، يتعلق أساسا بمسائل حدثت أثناء التشييد. وقد نوقشت هذه المسائل سابقا مع المقاول ورفضتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالنظر إلى أن أساس التعويض لم يثبت أو يبرر من قبل المقاول. ومع ذلك، سمحت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالاشتراك مع مكتب الشؤون القانونية، بإجراء حوار مفتوح

مع المقاول، بما في ذلك عقد اجتماعات أتيحت من خلالها للمقاول الفرصة للإعراب عن شواغله وتعضيد مطالبه بالأدلة. وأبلغت اللجنة بأن المقاول لم يقدم حتى الآن أدلة أو تبريرات. وأبلغت اللجنة كذلك بأن المقاول، على حد علم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لم يتخذ أي خطوات إيجابية نحو رفع دعوى تحكيم ضد الأمم المتحدة فيما يتعلق بأي جانب من طلبه الحصول على تعويض إضافي. وبناء على ذلك، فإن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ليست في وضع يتيح لها تقديم أي تعليق فيما يخص توقيت أو تكاليف التحكيم المحتمل. **وتأمل اللجنة الاستشارية أن تقدم معلومات مفصلة إلى الجمعية العامة أثناء نظرها في هذا التقرير وأن تدرج معلومات مستكملة في سياق التقرير المقبل.**

إدارة المخاطر

10 - يقدم الأمين العام في الفقرات 26 إلى 33 من تقريره معلومات مستكملة عن إدارة المخاطر وتدابير التصدي لها التي يتعين اتخاذها للتخفيف من مخاطر المشروع. ويشير تحليل كمي سابع للمخاطر (محاكاة وفق منهجية مونتي كارلو)[(1)] أجري في حزيران/يونيه 2024 إلى مستوى ثقة قدره 76 في المائة في إنجاز المشروع ضمن حدود الميزانية الإجمالية القصوى المعتمدة البالغة 56,9 مليون دولار (A/79/222، الفقرة 28 والشكل الأول). ويشير الأمين العام إلى أن مستوى الثقة في التكاليف هذا يمثل زيادة بنسبة 44 نقطة مئوية عن المحاكاة السابقة التي أجريت في تموز/يوليه 2023، وهو أعلى من أي نتيجة خلصت إليها أي محاكاة سابقة، وأنه وإن كان لا يزال أقل من المستوى المستهدف للمنظمة البالغ 80 في المائة، فإنه يمثل تحسنا ملحوظا مقارنة بمستويات السنوات السابقة (المرجع نفسه، الفقرة 28 والجدول 2). وتضمنت المحاكاة السابعة أيضا تحليلا محدثا لحساسية التكاليف، حددت فيه المخاطر الخمسة الرئيسية، مرتبة ترتيبا تنازليا من حيث الحجم، على النحو التالي: (أ) حسن توقيت اتخاذ القرارات (36 في المائة)؛ (ب) ارتفاع الأسعار في السوق العالمية (20 في المائة)؛ (ج) التغييرات المدخلة بتوجيه من الجهة القيِّمة على المشروع (17 في المائة)؛ (د) الوضع في البحر الأحمر (13 في المائة)؛ (هـ) عدم مشاركة المستخدمين في مرحلة الإدخال في الخدمة والتسليم (صفر في المائة) (المرجع نفسه، الفقرة 30 والشكل الثاني).

11 - وترد في الجدول 3 من التقرير مقارنة بين المخاطر الخمسة الرئيسية التي واجهها المشروع خلال الفترة 2022-2024 وهي مستنسخة في الجدول أدناه. وتلاحظ اللجنة أن خطر حسن توقيت اتخاذ القرارات لا يزال في المرتبة الأولى، يليه ارتفاع الأسعار في السوق العالمية (والقوة القاهرة) وخطر التغييرات المدخلة بتوجيه من الجهة القيِّمة على المشروع.

(1) هي طريقة للتحليل الإحصائي تُستخدم للحصول على فهم أفضل لأثر المخاطر في المشاريع، تُستعمل فيها مجموعة من القيم الدنيا إلى القصوى فيما يتعلق بالأطر الزمنية وبالتكاليف التقديرية لمراحل المشروع ومكوناته، من خلال عملية محاكاة حاسوبية تطبَّق على سيناريوهات متعددة لمشاريع مختارة عشوائيا (A/77/7/Add.16، الحاشية 1).

الجدول

مخاطر المشروع الخمسة الرئيسية، 2022-2024

المخاطر الخمسة الرئيسية السابقة (A/77/339، الفقرة 31)	*المخاطر الخمسة الرئيسية السابقة (A/78/350، الفقرة 34)*	*المخاطر الخمسة الرئيسية الحالية (A/79/222، الفقرة 30)*
التغييرات المدخلة بتوجيه من الجهة القيِّمة على المشروع	حسن توقيت اتخاذ القرارات	حسن توقيت اتخاذ القرارات
ارتفاع الأسعار في السوق العالمية (ونشوء ظروف قاهرة).	التغييرات المدخلة بتوجيه من الجهة القيِّمة على المشروع	ارتفاع الأسعار في السوق العالمية (ونشوء ظروف قاهرة)
مخاطر تنطوي عليها أشغال التجديد الرئيسية	ارتفاع الأسعار في السوق العالمية (ونشوء ظروف قاهرة)	التغييرات المدخلة بتوجيه من الجهة القيِّمة على المشروع
حسن توقيت اتخاذ القرارات	قدرات المقاولين	الوضع في البحر الأحمر
المخاطر المتصلة بجائحة كوفيد-19	عدم مشاركة المستخدمين في مرحلة الإعداد للتشغيل وتولي المسؤولية	عدم مشاركة المستخدمين في مرحلة الإعداد للتشغيل وتولي المسؤولية

12 - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بالتدابير المتخذة لخفض تكاليف المشروع الناجمة عن المصروفات الإضافية غير المتوقعة، وأن الفريق المتفرغ لإدارة المشروع قد أشرك الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في المنظمة عن كثب منذ بداية المشروع، وسيبقي على تواصله معها إلى حين إنجاز المشروع لضمان تحقيق الفوائد المتوقعة على النحو المقرر واتخاذ الجهات صاحبة المصلحة قرارات سريعة لتجنب أي تأخيرات أخرى. وأبلغت اللجنة أيضا بضرورة توخي حسن التوقيت في اتخاذ القرارات التي تؤثر على مستوى الثقة في التقييم المُجرى بمنهجية مونتي كارلو والتي قد تتصل بأي طلبات تغيير محتملة أو فروق يمكن أن تنشأ خلال المرحلة الأخيرة من تنفيذ العقد، وأن التأخيرات المكلفة في الجزء المتبقي من تنفيذ المشروع يمكن أن تنجم عن عدم اتخاذ قرارات مستنيرة وحسنة التوقيت. **وتأمل اللجنة الاستشارية أن تقوم الجهة القيمة على المشروع ببذل جهود إضافية للتقليل إلى أدنى حد من جميع المخاطر المتصلة بالمشروع، ولا سيما فيما يتعلق بحسن توقيت اتخاذ القرارات، وكفالة أن ينجز الأمين العام المشروع في الوقت المحدد وفي حدود الميزانية التي وافقت عليها الجمعية العامة.**

استخدام المواد والمعارف المحلية

13 - يبرز الأمين العام في تقريره أنه تمت الاستعانة بخبرات محلية وفرها خبراء محليون في الأعمال الفنية المحلية لتقديم مختلف خدمات ترميم الأعمال الفنية (المرجع نفسه، الفقرة 39). **وتلاحظ اللجنة الاستشارية استخدام المواد المحلية المصدر والمواد المصنعة محليا، وكذلك الاستعانة بالعمالة والخبرات المحلية (انظر أيضا الفقرتين 19 و 20 أدناه).**

كفاءة استخدام الطاقة واستدامتها

14 - فيما يتعلق بكفاءة الطاقة واستدامتها، يشير الأمين العام إلى أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تواصل تتبع استهلاك الكهرباء في المساحات المنشأة حديثا من خلال الأشغال التمهيدية لإرساء خط أساس للاستهلاك في تلك المساحات. أما استهلاك المياه في المناطق التي جرى تجديدها فهو ضئيل ولا يجري تتبعه. وتعتزم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم المزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع في تقرير العام المقبل، بما في ذلك بشأن تحليل البيانات التي تم جمعها والمنهجية المستخدمة لتحديد خطوط الأساس (A/79/222، الفقرة 53). **وفيما يتعلق بالكفاءة في استخدام الطاقة واستدامتها، تشير اللجنة الاستشارية إلى توصيتها السابقة (A/78/7/Add.19، الفقرة 17) وتأمل مرة أخرى أن يضع الأمين العام الصيغة النهائية لخط أساس لكفاءة استخدام الطاقة، وأن يوافي الجمعية العامة في سياق التقرير المرحلي المقبل بمعلومات مستكملة مفصلة تتضمن تقديرا لوفورات التكاليف ذات الصلة.**

ثالثا - حوكمة المشروع وإدارته

15 - يقدم الأمين العام في تقريره لمحة عامة عن هيكل حوكمة المشروع، بما في ذلك اجتماعات لجنة الجهات صاحبة المصلحة والمجلس الاستشاري التي عقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير (A/79/222، الفقرات 6 إلى 13). ويقدَّم أيضا استعراضٌ عام للتنسيق بين فريق إدارة مشروع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ودائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات التابعة لمكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية في المقر (المرجع نفسه، الفقرات 14-16).

16 - ويشير الأمين العام كذلك إلى أن قدرة الفريق المتفرغ لإدارة المشروع قد خفضت بحلول 30 حزيران/يونيه 2024 وأنه من المقرر الاحتفاظ بفريق متبق يتألف من ست وظائف (1 ف-5، و 1 ف-3، و 3 موظفين فنيين وطنيين، ووظيفة من الرتبة المحلية) حتى نهاية فترة المسؤولية عن العيوب، التي يتوقع حاليا أن تكون في أيلول/سبتمبر 2025، مما يتطلب تمديد هذه الوظائف لمدة 3 أشهر (من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر 2025) (المرجع نفسه، الفقرتان 17 و 22 والجدول 1؛ انظر أيضاً A/78/350، الفقرتان 21 و 22). ويتألف الفريق من الوظائف التالية: مدير مشروع (ف-5)، ومدير عقود (ف-3)، ومهندس مدني وإنشائي - مشرف (موظف فني وطني)، ومهندس لخدمات المباني مسؤول عن الأشغال الميكانيكية والكهربائية والسباكة - مشرف (موظف فني وطني)، وكاتب أشغال (موظف فني وطني)، ومساعد إداري (من الرتبة المحلية) (انظر A/79/222، الفقرة 22 والجدول 1).

17 - ويشير الأمين العام أيضا في تقريره إلى أنه لمعالجة التوصيات التي أثارتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/78/7/Add.19، الفقرة 20) فيما يتعلق بالوظائف المتبقية في فريق إدارة المشروع، فبالنظر إلى أن وظيفة المساعد المالي ألغيت اعتباراً من تموز/يوليه 2024، استمر الفريق في تلقي الدعم في المسائل المالية من القدرة الموجودة داخل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وعلاوة على ذلك، أُلغيت اعتبارًا من 1 تموز/يوليه 2024 وظيفة منسق مشاريع (ف-4)، التي يتم تقاسم تكاليفها بالتساوي مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وإدماجها في دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات، كما هو متوخى في التقرير المرحلي السابق، وقدم موظفو الأمن الستة المتفرغون (من الرتبة المحلية) خدمات الأمن للمشروع حتى نيسان/أبريل 2024، وبعد ذلك تم إلغاء وظائفهم. وستستخدم اللجنة

الاقتصادية لأفريقيا مواردها الحالية غير المخصصة للمشاريع لتقديم هذه الخدمات من خلال الشغل المؤقت للوظائف الشاغرة (A/79/222، الفقرات 19-21).

18 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه من المتوقع الاحتفاظ بأعضاء فريق المشروع الستة، المدمجين بالفعل بشكل جيد في أنشطة المشروع ولديهم الدراية اللازمة، للعمل في الأنشطة الحاسمة المتصلة بالتنفيذ النهائي لأعمال التشييد وفترة المسؤولية عن العيوب، بما في ذلك ما يلي: (أ) تقديم دورات تدريبية لتشغيل وصيانة مبنى قاعة أفريقيا بعد تجديده وتسليم المنتجات النهائية إلى المستخدمين النهائيين للجنة الاقتصادية لأفريقيا والقائمين على تعهدها؛ (ب) دعم الأنشطة المتعلقة بافتتاح وإعادة افتتاح مبنى قاعة أفريقيا ومركز الزوار المنشأ حديثاً؛ (ج) متابعة التقويمات المدرجة في قائمة العيوب والنواقص وأنشطة الإغلاق لضمان تحقيق أهداف المشروع، وتجميع الدروس المستفادة وإعداد تقرير عنها. وأبلغت اللجنة أيضا بأن أنشطة الإغلاق واسعة النطاق وتتطلب نقل معارف لمتعمقة من فريق المشروع إلى موظفي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لضمان الانتقال السلس واكتمال القدرة التشغيلية من خلال العمليات البالغة الأهمية المتصلة بالإغلاق مثل الدورات التدريبية والاختبارات وعمليات التفتيش. وأبلغت اللجنة كذلك بأن عملية الانتقال قد تتيح للجنة الاقتصادية لأفريقيا تجنب خطر محتمل هو بدء تنفيذ التدريب في اللحظة الأخيرة للموظفين الذين قد لا تكون لديهم الخبرة التقنية اللازمة.

19 - ويقدم الأمين العام في الفقرة 49 من تقريره مزيدا من التفاصيل عن الخبراء الاستشاريين المتعاقد معهم من أجل المشروع، وتحديدا لما يلي: (أ) تنظيم المعارض؛ (ب) ترميم الأعمال الفنية؛ (ج) إعداد المحتوى. وتستعين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منذ أيار/مايو 2024 بخبراء في إعداد المحتوى لإجراء بحوث تتعلق بالمحتوى وإرساء الخطوط العريضة للمجالات المواضيعية الخاصة بموضوعات الوحدوية الأفريقية والتراث الأفريقي مع التركيز على التراث الملموس وغير الملموس الذي عينته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وتنظيم وعرض الأعمال الفنية المتعلقة بالمجالات المواضيعية. ويشار كذلك إلى أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واصلت إدارة العقد مع الشركة الاستشارية الرائدة، بما في ذلك إدخال تغييرات طفيفة على الخدمات الإضافية. وعند الاستفسار، زُودت اللجنة بمعلومات عن الخدمات الاستشارية المحلية والدولية وأُبلغت بأنه من المتوقع أن ينهي الخبير الاستشاري الرئيسي خدماته في أيلول/سبتمبر 2025 دون أي تكلفة إضافية.

20 - **وتنوه اللجنة الاستشارية بالتدابير التي اتخذها الأمين العام لكفالة نقل المعارف والمهارات والقدرات من فريق المشروع إلى موظفي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، فضلا عن كفالة الانتقال السلس للمشروع خلال أنشطة الإغلاق. وتأمل اللجنة أن يتم توثيق وتبادل الدروس المستفادة، بما في ذلك السياقات والتحديات والفرص ذات الصلة، كي يتسنى تطبيقها في مشاريع التشييد المقبلة للأمم المتحدة.**

رابعا - تكاليف المشروع

نفقات عام 2024

21 - ترد التفاصيل المتعلقة بنفقات المشروع حتى 30 حزيران/يونيه 2024 وتكاليفه المتوقعة لعام 2025 في تقرير الأمين العام (المرجع نفسه، الفقرات 67-74 والجدول 6 والمرفقان الأول والثاني)، الذي يشير فيه إلى أنه في القرارات 248/70 ألف و 272/71 ألف و 262/72 ألف و 279/73 ألف

و 263/74 ألف و 263/77 ألف و 253/78، رصـــدت الجمعية العامة مبلغا إجماليا قدره 400 261 56 دولار للمشـــروع للفترة 2016-2024. ويقدم المرفق الثاني للتقرير لمحة عامة عن خطط التكاليف المنقحة منذ بداية المشروع.

22 - ويشـــير الأمين العام إلى أن النفقات التراكمية بلغت في 30 حزيران/يونيه 2024 ما قدره 700 657 39 دولار في حين تبلغ النفقـات المتوقعـة للفترة المتبقيـة من عـام 2024 مـا قـدره 800 688 16 دولار. ويتوقع أن يتبقى رصـيد قدره 700 230 دولار غير مسـتخدم في نهاية عام 2024 (المرجع نفسه، الفقرات 68-74 والجدول 6). **وتأمل اللجنة الاستشارية أن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير معلومات مستكملة عن آخر بيانات النفقات المتاحة عن المشروع.**

الاحتياجات من الموارد لعام 2025

23 - ترد في الفقرة 72 والجدول 7 من التقرير التفاصـــيل المتعلقة بمجموع مبلغ الاحتياجات المتوقعة من الموارد لعام 2025 وقدره 900 549 دولار، ويتألف مما يلي:

(أ) مبلغ قدره 200 364 دولار في إطار الباب 18، التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية في أفريقيا، سيغطي تكاليف استمرار الوظائف الست المتبقية في فريق إدارة المشروع حتى أيلول/سبتمبر 2025، على النحو المبين في الجدول 1 من التقرير؛

(ب) مبلغ قدره 700 185 دولار في إطار الباب 33، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصـــيانة الرئيســـية، ســـيغطي تكاليف ما يلي: '1' رســـوم الخدمات المهنية، بما في ذلك لخدمات الخبير الاستشـاري الرئيسـي لدعم الفريق المتفرغ لإدارة المشـروع أثناء تصـحيح العيوب وكذلك لإغلاق المشـروع (000 100 دولار)؛ '2' مبلغ متبقٍ للطوارئ لتغطية أي تكاليف قد تنشأ خلال الفترة (700 85 دولار).

ارتفاع التكاليف والتكاليف الطارئة

24 - يتضـمن المرفق الرابع لتقرير الأمين العام لمحة عامة عن اسـتخدام مخصـصـات تغطية ارتفاع التكاليف والتكاليف الطارئة منذ بدء المشـروع. وعند الاسـتفسـار، أبلغت اللجنة الاسـتشـارية بأن الاسـتخدام السـابق لمخصـص التكاليف الطارئة كان يهدف أسـاسـا إلى تغطية الفروق في عقود التشـييد، إلى جانب التكاليف الإضافية لإدارة المشروع وللأمن، وبأن مبلغ 700 85 دولار، وهو الرصيد غير المستخدم للطوارئ الذي يتوقع أن يتبقى في نهاية عام 2024، يعكس الجزء المتبقي من مبلغ الطوارئ المخصـــص لتغطية تكاليف معالجة مخاطر المشروع التي قد تتحقق خلال عام 2025. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه باستثناء رصيد تنفيذ العقد الجاري، لا توجد التزامات تعاقدية رئيســـية غير مســـددة في آخر خطة للتكاليف، بما في ذلك فيما يتعلق بالإدخال في الخدمة، والاحتفاظ بالموظفين، وغير ذلك من أنشـــطة الإغلاق المتوقعة. وعلاوة على ذلك، لن تكون هناك التزامات غير مصفاة بحلول نهاية المشروع، حيث ستسدد جميع المدفوعات وفقا لخطة المشـروع باسـتثناء أي ظروف غير متوقعة. وتلاحظ اللجنة أن التكلفة المتصـلة بتصـاعد التكاليف والبالغة 460 390 2 دولارا تُعزى إلى تنقيح السعر في العقد نتيجة لإعادة طلب تقديم العطاءات ومنح العقد مرة أخرى، مما أدى إلى تصـاعد التكاليف بنسـبة 8,5 في المائة وتزايد المدة بمقدار 14 شـهرا في المجموع من أجل عملية إعادة طلب تقديم العطاءات والتفاوض لإرسـاء العقد. وأبلغت اللجنة بأن اللجنة الاقتصـادية لأفريقيا حددت الدروس المستفادة والتوصيات من أنشطتها في مجال الشراء (انظر أيضا الفقرة 20 أعلاه).

25 - ويشير الأمين العام إلى أن الاحتياجات المتوقعة البالغة 900 549 دولار لعام 2025 ستمول من: (أ) الرصيد غير المستخدم المتوقع البالغ 700 230 دولار في نهاية عام 2024، الذي سيجري ترحيله في إطار حساب الإنشاءات الجارية المتعدد السنوات الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها 248/70 ألف (الجزء التاسع، الفقرة 27)؛ (ب) الرصيد المتاح من التبرعات (600 7 دولار)؛ (ج) اعتماد إضافي قدره 600 311 دولار مطلوب في إطار الباب 18، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 (A/79/222، الفقرة 73).

خامسا - مسائل أخرى

مبادرة مركز الزوار

26 - يقدم الأمين العام في الفقرات 54 إلى 60 من تقريره لمحة عامة عن مبادرة مركز الزوار. وهو يشير إلى أنه وفقا لما ورد في الفقرة 16 من الجزء الرابع عشر من قرار الجمعية العامة 253/78، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتنقيح دراسة الجدوى التي أجرتها، وتوقعات الإيرادات ومسوغاتها كي تكفل أن تكون الرسوم المقترحة للخدمات التي ستقدم للجمهور معقولة وفي متناول قطاع عريض من فئات الدخل وشرائح المجتمع وأن يسهم المركز في تعزيز الوعي بالعمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة.

27 - ويشير الأمين العام إلى أن الموعد المقرر للافتتاح هو 24 تشرين الأول/أكتوبر 2024 وأنه قد بدأت بالفعل مبادرات التسويق المحددة الهدف والتخطيط التشغيلي لمركز الزوار. وتعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا مع منظمات إقليمية ودولية على وضع محتوى مقنع يعرض نماذج من تراث القارة وتنفيذ أفضل الممارسات في مجال إدارة قاعة أفريقيا بوصفها أثرا ذا أهمية رمزية. وتم الانتهاء من وضع استراتيجية ترويجية وخطة توعية تفصيلية، إلى جانب نظام رسوم مكون من أربعة مستويات، وستبذل جهود لتعبئة التبرعات لدعم مركز الزوار. ويقدم الجدول 4 من تقرير الأمين العام توقعات التدفقات النقدية الأولية لمركز الزوار، وتتوقع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تتم تغطية تكاليف تشغيل المركز من خلال مزيج من تحقيق الاستفادة المثلى من القدرات والموارد الحالية والتبرعات والإيرادات المتأتية من مختلف أنواع المبيعات.

28 - وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات تتعلق بالتوقعات، وبإيرادات المركز ونفقاته ودراسة الجدوى المنقحة على النحو التالي:

(أ) التوقعات المنقحة بشأن أعداد الزوار: تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتوقعات بأن يجتذب مركز الزوار نحو 000 250 زائر سنويا؛

(ب) هيكل الرسوم المنقح: اقتراح وضع هيكل جديد للرسوم من شأنه أن يجعل مركز الزوار أيسر تكلفة وأقرب إلى متناول الزوار؛

(ج) الميزانية المنقحة لبدء التشغيل: التوقعات بأن تبلغ التكاليف المطلوبة لبدء تشغيل مركز الزوار 744 373 1 دولارا وميزانية تشغيلية قدرها 270 480 1 دولارا، أي ما مجموعه 014 854 2 دولارا؛

(د) خطة التمويل المنقحة: التوقعات بأن يمول افتتاح مركز الزوار من الميزانية العادية، في إطار باب الإيرادات 3 من الميزانية البرنامجية، ومن خلال مصادر خارجة عن الميزانية و/أو مساهمات من الدول الأعضاء.

29 - وتشير اللجنة إلى أنها أُبلغت في سياق تقريرها السابق (A/78/7/Add.19، الفقرتان 27 و 28) بأن الاحتياجات المنقحة لتمويل بدء تشغيل مركز الزوار ستبلغ 800 822 دولار وأن الميزانية التشغيلية السنوية للمركز ستبلغ 700 727 دولار. وتشير اللجنة كذلك إلى أن الأمين العام أشار في تقريره السابق إلى أن المركز سيحتاج إلى تمويل أولي قدره 1,15 مليون دولار. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية التنقيحات المدخلة على التوقعات والميزانية والخطة الخاصة بالمركز، وتأمل أن يقدّم مزيد من الإيضاحات بشأن الفرق في التوقعات إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير.**

30 - وعند الاستفسار عن الإيرادات وهيكل التسعير لرسوم الزوار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقترح الإبقاء على هيكل التسعير الحالي، على أساس استمرار صلاحية هياكل الرسوم الخاصة بها وتوقعاتها بشأن تدفق الزوار التي لا تزال متسقة مع السنة السابقة. ونظرا لتنوع مصادر الطلب، تتوقع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استمرار حركة الزوار إلى المركز، مما يضمن توليد إيرادات متسقة من خلال برنامج الجولات المصحوبة بمرشدين، شريطة أن تحظى عروض المنتجات بترويج مستمر. وزودت اللجنة أيضا بمعلومات تتعلق بما يلي: (أ) سيناريو لحركة الزوار وتوقعات على أساس فترة ثماني ساعات وما مجموعه 005 1 زوار يوميا (خمس جولات في الساعة ومتوسط 25 زائرا في الجولة)؛ (ب) توقعات بأن يبلغ الحد الأقصى لحركة الزوار 275 256 زائرا لبرنامج الجولات المصحوبة بمرشدين، مع مراعاة الطلبات الجماعية المحتملة ومع توفير أنشطة تسويقية وترويجية مسبقة. وأبلغت اللجنة بأن عدد الزوار سيكون أعلى بكثير، كما يتضح من تاريخ الزوار الفعلي لمناطق الجذب السياحي المماثلة في المدينة، وأن أرقام الجولات مستمدة من الطلبات الجماعية محتملة التي قدرت باستخدام البيانات الحالية التي تم جمعها من وزارة التعليم للحصول على المعلومات المتعلقة بالمدارس، وتوقعات الأمم المتحدة بشأن السكان المحليين، ومكتب المؤتمرات الإثيوبي للإحصاءات المتعلقة بالسياحة والخطوط الجوية الإثيوبية فيما يتعلق بسياحة التوقف للمسافرين العابرين. **وترى اللجنة الاستشارية أن التوقعات المتعلقة بمركز الزوار في هذه المرحلة تشمل افتراضات ستختبر جدواها عند بدء الأنشطة، وتأمل أن يقدّم الأمين العام في تقريره المرحلي المقبل معلومات مستكملة وتنقيحا للتوقعات المتعلقة بعمليات المركز، حسب الاقتضاء.**

تنفيذ توصيات هيئات الرقابة

31 - يشير الأمين العام في الفقرات 23 إلى 25 من تقريره إلى أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية أجرى مراجعته السنوية الثامنة لمشروع تجديد قاعة أفريقيا في الفترة من شباط/فبراير إلى آذار/مارس 2024. ويتضمن أحدث مشروع تقرير للمراجعة الداخلية ثلاث توصيات قبلتها جميعا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وهي قيد التنفيذ. وأكد مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره أن جميع التوصيات التي قدمت خلال عمليات المراجعة السابقة قد تم تناولها وأغلقت بحلول آذار/مارس 2024. ولاحظ المكتب أيضاً استنتاج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأنه قد لا تكون هناك أي وجاهة في اللجوء إلى التحكيم لاسترداد الخسائر التي تكبدتها المنظمة بسبب عدم إنجاز المشروع المشترك حزمة أعمال التجديد الرئيسية في عام 2019. وقد استخلصت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدروس من هذه التجربة لتوجيه المفاوضات بشأن العقود ومنحها في المستقبل.

32 - وتشير اللجنة الاستشارية إلى المعلومات المتعلقة بالخسائر المباشرة التي تكبدتها الأمم المتحدة بمبلغ 3,69 ملايين دولار نتيجة لإفلاس شركة المشروع المشترك التي أفلس شريكها الرئيسي في عام 2019، على النحو المبلغ عنه في العام الماضي (A/78/7/Add.19، الفقرتان 30 و 31 و A/78/350، الفقرات 25-28). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن الخسائر لن تسترد، بناء على قرار اتخذ بعد تحليل للتكلفة والعائد أجرته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتشاور مع مكتب الشؤون القانونية، وأن اتخاذ المزيد من الخطوات في سبيل استرداد الخسائر لن يكون في مصلحة المنظمة. وأبلغت اللجنة أيضا بأن عملية منح العقد للمشروع المشترك تشمل العديد من الجهات صاحبة المصلحة، وأنه قد بذلت العناية الواجبة في كل مراحل عملية الشراء مع تطبيق قواعد وأنظمة الأمم المتحدة المناسبة حتى منح العقد، وأن الخسائر تكُبدت بسبب الإفلاس غير المتوقع للشريك التقني الرئيسي للمشروع المشترك. **وتأسف اللجنة الاستشارية لأن مبلغ 3,69 ملايين دولار لن يسترد على النحو الذي قررته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاشتراك مع مكتب الشؤون القانونية. وتلاحظ اللجنة المسألة الأوسع نطاقا المتعلقة بالمساءلة فيما يخص عملية اختيار المقاول، بما في ذلك مسائل من قبيل أدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة المتعددين المشاركين في العملية ومنح العقد على أساس مشروع مشترك. ولذلك تأمل اللجنة أن يتم تحديد الدروس المستفادة وتعزيز تبادل هذه الدروس المستفادة مع مشاريع التشييد الأخرى، وأن يقدم الأمين العام معلومات إضافية في تقريره المرحلي المقبل.**

سادسا - استنتاج

33 - **ترد توصية الأمين العام بشأن الإجراءين المقترح أن تتخذهما الجمعية العامة في الفقرة 75 من تقريره. وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها وملاحظاتها الواردة أعلاه، بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:**

(أ) **الإحاطة علما بتقرير الأمين العام؛**

(ب) **تخصيص مبلغ إضافي قدره 600 311 دولار في إطار الباب 18، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، على أن يُقيَّد هذا المبلغ على حساب صندوق الطوارئ.**

المرفق

تفصيل الأعمال المتوقعة في مرحلة إغلاق المشروع في إطار المرحلة 5

تقديم الدعم في تشغيل وصيانة مبنى قاعة أفريقيا

1 - من أجل توفير أفضل حماية للاستثمار في قاعة أفريقيا بعد تجديدها، سيقوم المتبقون من الفريق المتفرغ لإدارة المشروع بدعم الجهات القيمة على مبنى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ونظمه، أي خدمات إدارة المرافق، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) بعد توليها المسؤولية عن مبنى قاعة أفريقيا، في تنظيم وإقامة الجهود المنتظمة المتعلقة بالعمليات والصيانة المتصلة بالمبنى. وستكون هناك حاجة خاصة إلى هذا الدعم خلال بداية مرحلة الإغلاق عندما تبدأ الجهات القيمة على مبنى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ونظمه في تشغيل وصيانة مبنى قاعة أفريقيا بشكل مستقل.

وضع دليل العمليات والصيانة في صيغته النهائية

2 - ستختتم جهود الإدخال في الخدمة والتدريب بتجميع دليل العمليات والصيانة، الذي سيشمل ما يلي: الرسومات المنفذة، والمواصفات التقنية للمواد والنظم الرئيسية، وتقارير الإدخال في الخدمة من الخبير الاستشاري الرئيسي، والأدلة المقدمة من المورِّدين والمصنِّعين، والمعلومات وقائمة الاتصال المتعلقة بخدمات دعم ما بعد البيع للموردين، والضمانات، وسجلات التدريب، والوثائق ذات الصلة فيما يتعلق بعملية التشييد (مثل تقنيات التصنيع وتوثيق عناصر المبنى المخفية)، والإشعارات والنصائح لتشغيل المبنى وصيانته. وبالإضافة إلى ذلك، سيعمل المتبقون من فريق إدارة المشروع مع الخبير الاستشاري الرئيسي على وضع "تقرير عن حالة استخدام المبنى"، سيحدد المسائل المتصلة بالعمليات والصيانة التي قد تنشأ خلال مرحلة الإغلاق، وذلك بهدف تعزيز أوجه الكفاءة في عمليات وصيانة مباني اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

تنسيق تصحيح العيوب

3 - سيتم رصد وتسجيل أي عيوب يتم تحديدها أثناء إدخال الأعمال في الخدمة وكذلك البنود المتبقية في قائمة العيوب والنواقص من عقود الخدمات مع إصدار شهادات بشأن الإنجاز شبه المكتمل. وحتى في الحالات التي تكون فيها هذه العيوب طفيفة ولا يكون لها تأثير على الأداء المقصود للمبنى ونظمه، فسيتعين تصحيحها وتقويمها خلال فترة الإغلاق. وسيتولى المتبقون من فريق إدارة المشروع بتنسيق جهود التصحيح هذه مع المقاول (المقاولين) وضمان استمرارية تصريف الأعمال وتقليل الإزعاج لمستخدمي المبنى وضمان امتثال الأعمال لمعايير الجودة وفقا للمواصفات المطلوبة.

التسريح وأنشطة التنظيف

4 - سيتولى الفريق المتبقي من فريق إدارة المشروع الإشراف على جهود التسريح التي يبذلها المقاول المسؤول عن أعمال التجديد الرئيسية وتنسيق هذه الجهود، بما في ذلك استعادة منطقة موقع التشييد إلى ظروفها النهائية المقصودة. وفيما يتعلق بأي أعمال مقبلة لتصحيح أي عيوب، سيتعين أن يحتفظ المقاول بأدوات ومواد معينة داخل مجمع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وسيتطلب ذلك أيضا قدرا من إدارة المخزون فضلا عن تنظيم تسليم قطع الغيار والمواد المتبقية من المقاول إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهو أمر سيقوم الفريق المتبقي بتنسيقه.

التقرير النهائي

5 - سيتولى فريق إدارة المشروع المتبقي عمليتي الإشراف والتنسيق فيما يتعلق بوضع تقرير نهائي من الخبير الاستشاري الرئيسي يتضمن جميع سجلات المشروع الموثقة، بما في ذلك الوثائق التي أنشئت أثناء تنفيذ المشروع، والمعلومات المتعلقة بالمطالبات المفتوحة (إن وجدت)، وشهادات الإنجاز النهائي التي سيتم إصدارها للمقاولين لتأكيد الإكمال النهائي لعقودهم في نهاية فترة المسؤولية عن العيوب (التي تتألف في حالة مقاولي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من 12 شهرا، وهي نفس المدة بالنسبة للمرحلة 5 من مرحلة الإغلاق).

تقرير الدروس المستفادة

6 - سيعمل الفريق المتبقي من فريق إدارة المشروع مع دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات وإعداد تقرير عن الدروس المستفادة أثناء تنفيذ المشروع، لاتخاذه مرجعا لمشاريع التشييد الرئيسية المستقبلية للمنظمة. وسيتبع التقرير المخطط العام الذي حددته الدائرة، والذي سيكون نفس المخطط لجميع تقارير الدروس المستفادة في جميع مشاريع التشييد الإنتاجي الجارية. وستعقد اجتماعات مع الدائرة أثناء إعداد التقرير لضمان جودته.